مظاهر حماية الطفولة في الجزائر خلال قانون 12-15 وموقف الشريعة الإسلامية منه

Manifestations of child protection in Algeria through Law 12-15 and the position of Islamic Sharia

علي موسى حسين

جامعة الجلفة (الجزائر)، moussa.889966@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/03

تاريخ القبول: 2021/05/09

تاريخ الاستلام: 2021/04/03

ملخص:

تطرقنا في موضوع مظاهر حماية الطفولة في الجزائر خلال قانون 12-15 وموقف الشريعة الإسلامية منه. إلى أهم فئة عمرية في المجتمع هي: الطفولة بحكم تكوينها العضوي والذهني، حيث لا تملك في السنوات الأولى من عمرها القدرة على حماية نفسها من الخطر أو دفعه عنها، وليس لها حتى إدراك ما يحيط بها من المخاطر التي تتعرض لها من طرف الكبار، ولهذا الاعتبار لا يمكن أن يعيش الطفل وحده، وإنما يعيش عائلة على غيره وفي كنفه، فهو دائما في حاجة إلى من يوليه الرعاية التي يحتاج إليها من الولي، أو غيره الذي يكون في ولايته أو حيازته، ولذلك فهو في حاجة إلى حماية شاملة ومتنوعة، وعليه انصب بحثنا حول نطاق الاجراءات المستحدثة والمتضمنة قانون حماية الطفل القاصر؟ فما هي مظاهر حماية الطفل في ظل قانون 12-15.

كلمات مفتاحية: حماية، الطفولة، الشريعة الإسلامية.

Abstract:

In our research, we touched on the most important age group in society: childhood. By virtue of its organic and mental composition, as it does not have in the first years of its life the ability to protect itself from danger or to drive it away from it. And it does not even realize the risks surrounding it from the adults, For this consideration, the child cannot live alone, but rather lives as a dependence on others and within them. He is always in need of the one who gives the care he needs from the guardian, or someone else who is in his jurisdiction or possession. Therefore, he is in need of comprehensive and diversified protection, and accordingly our research focused on the scope of the procedures developed and included in the Minor Child Protection Law. So; What are the aspects of child protection under the Law of 15-12?

Keywords: Manifestations of child. protection. Islamic Sharia .

المبحث الأول: مظاهر الحماية القانونية للأطفال بين الفقه والقانون.

المطلب الأول: مظاهر حماية الأطفال في الفقه الإسلامي.

الفرع الأول: مفهوم الحماية التشريعية للأطفال.

أولاً: مفهوم الحماية لغة:

الحماية: لغة من حمى (الشيء) حمياً وحمى وحميته ومحمية أي منعه ودفع عنه، وقال أبو حنيفة حميت الأرض حمياً وحمية وحماية، وحموة — هذه الكلمة نادرة —، والحمية والحمي، ومعناه ما حمى من شيء، وتثنيته حميان على القياس، وحموان على غير القياس.

وكلا حمى: محمي، وحماه من الشيء وحماه إياه، وحمى المريض ما يضره حمياً أي منعه إياه، واحتمي هو من ذلك، وتحمى؛ امتنع، والحمي هو المريض الممنوع من الطعام والشراب¹.

ثانياً- مفهوم الحماية اصطلاحاً:

يراد بالحماية القانونية بصفة عامة كافة النشاطات الهادفة إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق كافة الافراد دون اي تمييز وفقاً لما تضمنته القوانين والاطر ذات العلاقة²، وهناك من يعرفها بأنها: منع الأشخاص من الاعتداء على حقوق بعضهم البعض. بموجب أحكام قواعد قانونية، فالحماية بهذا المعنى تختلف من نوع لأخر تبعاً لاختلاف الحقوق المحمية فقد تكون الحماية متعلقة بالحقوق المدنية والجنائية أو غيرها³.

ويمكن القول ان مصطلح الحماية بشكل أساسي هي أن يكون الاشخاص بمأمن من أي أذى قد يسببه لهم الآخرون، وعن أي نوع من أنواع العنف والاكراه، والتكفل بهم في حالة المخاطر التي تهددهم، وبالتالي تتطلب أيضاً مدى واسعاً من التدخلات والعمليات بحيث يكون بعضها أكثر تخصيصاً⁴، وهذه التدخلات يجب أن تكون ضمن قواعد قانونية.

وأما مفهوم حماية الطفل فقد سعت عدة جهات إلى إعطاء تعريف شامل لها، ومن بين تلك الجهات مجلس المحاسبة الفرنسي في تقريره الصادر في أكتوبر 2009، معرفاً إياها: «حماية الطفل تشير على نطاق واسع إلى مجموعة من القواعد والمؤسسات المصممة لمنع الاخطار التي قد يتعرض لها القاصر» وقد عرفت مجموعة عمل

¹ - ابن منظور الافريقي، لسان العرب، مجلد 14، دار صادر لبنان، بيروت، ص 198 و199.

² منظمة أوكسفام، ماهي الحماية، 04 جانفي 2016، بريطانيا،

<https://interagencystandingcommittee.org/protection/content/protection-what-it-anyway>

³ - مصطفى النبار، حماية القانونية للحقوق الفنية والادبية في السودان (دراسة مقارنة)، مجلة الشريعة والدراسة الاسلامية، ع 9، 2007، ص 18.

⁴ منظمة أوكسفام، مرجع سابق، ص 75

حماية الطفل * حماية الطفل على أنها: «الوقاية من إساءة المعاملة والإهمال، والاستغلال والعنف ضد الأطفال والاستجابة لها»¹.

فحماية الطفل بصفة شاملة هي كل فلسفة أو سياسة أو معيار أو توجيه أو إجراء يهدف إلى حماية الأطفال من الأذى المتعمد والغير المتعمد².

الفرع الثاني. مظاهر حماية الطفولة في الفقه الإسلامي.

أولاً: الطفل في الشريعة الإسلامية. أعطى الإسلام مكانة خاصة للطفل والاهتمام البالغ باعتباره هبة من الله، وثمره الأسرة التي نتجت عن زواج الرجل والمرأة كما شرع الله، حيث بينت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة أحكام الطفل من حين إن تدب فيه الحياة وهو ما يزال جنينا في بطن أمه إلى إن يلدويشب قال الله تعالى: ((هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ))³ كما اهتمت الشريعة الإسلامية بتحديد مرحلة الطفولة؛ لما لها من أحكام خاصة تتناسب مع فترة الضعف التي يمر بها الطفل قال الله تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ))⁴ ولذلك اتفق علماء اصول الفقه أن البلوغ علامة على كمال العقل⁵. ومن هذه الأحكام عدم مطالبته بالأحكام الشرعية مطالبة حازمة أو معاقبته العقوبة الكاملة على أفعاله وتصرفاته، وولاية غيره عليه، فإذا مرت هذه الفترة صار الإنسان مكلفاً - حيث لم يعد طفلاً - أي مطالباً بكل الشعائر والأوامر والنواهي ومعرضاً لكل عقوبة تترتب على خطئه وعمده.

المطلب الثاني: مظاهر حماية الطفولة في القانون الجزائري وبعض الدول العربية.

الفرع الأول: الأطفال في القوانين الجزائرية.

* هي عبارة عن شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية ووكالات الامم المتحدة وأكاديميين وشركاء آخرين يعملون على ضمان استجابات أكثر استباقية وقابلية للمساءلة وفاعلية أكبر لحماية الأطفال في حالات الطوارئ وهو تابع ل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومقر هذه المجموعة بجنيف بدولة سويسرا.

¹ المعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني، مجموعة عمل حماية الطفل، 2012 جينيف: global protection cluster, <http://cpwg.net>.

² ايلانور جاكسن، ماريا فيرنهام ترجمة مائة سوان، حماية الطفل في المنظمات (دليل عمل: السياسات والإجراءات)، ورشة الموارد العربية، لبنان، بيروت، 2007، ص 19.

³ -غافر: 67.

⁴ -الروم: 54.

⁵ -الغزالي أبو حامد، المستصفى في علم اصول الفقه، تحقيق محمد الاشقر، طبعة الرسالة 1، 1997\ص 159

تطرت التشريعات الجزائرية إلى هذه بدءاً بتعريف الطفل (الأولاد) والحقوق التي تكفل بها القانون والنصوص التي تجرم من خلالها السلوكيات التي تصدر في حق الأطفال والتي تسيئ إلى أخلاقهم وتعرض ذواتهم للخطر. وقد عرّفَ الطفل من خلال قانون (15-12) كل شخص لم يبلغ (الثامنة عشر) 18 سنة كاملة، يفيد مصطلح «حدث» نفس المعنى¹.

على هذا الأساس جاء قانون العقوبات الجزائري، ووضع قواعد عقابية من شأنها حماية الطفل من سوء على خلقه أو على جسمه أو حياته فمن شأنها أن تجازي أحد الوالدين الذي يعتمد الاعتداء سواء على حقوق أولاده بالجزء المناسب، فهل اعتنى المشرع بالحماية في هذا النوع من الاعتداءات؟ هذا ما نقف عليه من خلال تصفحنا على أهم مظهر عناية التشريعات بهذه الفئة الحساسة من المجتمع، وتجلت هذه العناية كذلك من خلال قانون الأسرة الجزائري، وقانون الحالة المدنية، وقانون الجنسية، بالإضافة إلى قانون العقوبات الذي هو موضوع دراستنا في الشق الخاص بالأسرة.²

ومن مظاهر عناية التشريعات الجزائرية بالأطفال عموماً يتجلى في نصوص الدساتير بدءاً بدستور 1963 حيث اعترف بحق كل مواطن في الرعاية الصحية، وأن هذا الحق تضمنته مواد الدستور محاط بكل الحماية القانونية ويكون مجاني³، وبالرجوع إلى دستور 1989-1996 نجد أنها قد نصت بشكل مقتضب على الرعاية الصحية إذا ما قارناها بالأحكام الدستورية السابقة، حيث احتفظ دستور 1989 بنص حق الرعاية الصحية للمواطنين⁴، أما دستور 1996 فقد تخلّى وتراجع عن الأحكام الدستورية السابقة، وانتقص من حقوق الأطفال في الحصول على الرعاية الصحية المقبولة، وتراجع عن مبدأ مجانية الرعاية الصحية، رغم اعتقادنا أن الرعاية الصحية وحدها غير كافية ما لم توفر لها ظروف معيشية حسنة وبرامج تربوية ذات بعد أخلاقي رفيع تجسد من خلال منظومة تربوية راقية يرافقها جهاز اعلامي هادف، وبارادة سياسية صادقة⁵.

الفرع الثاني: الفلسفة التشريعية لحماية الطفل في القانون الجزائري، وبعض القوانين العربية.

¹ - قانون رقم 15-12 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل

² - ففي قانون الأسرة تعرض إلى جملة من المواد نذكر منها المادة 36، التي تتكلم في فقرتها، 2، 3، 5، وكذلك في موضوع النفقة والحضانة والكفالة والميراث. أما قانون الحالة المدنية، الحق في الاسم وتساهل المشرع الجزائر نوعاً ما في تغيير الاسم للتخلص من آثار الاستعمار كما ورد مرسوم تنفيذي رقم 24-92 مؤرخ في 13/10/1992 يعدل ويتمم المرسوم رقم 71-157 المؤرخ في 13/10/1971 - المتعلق بتغيير اللقب - الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة بتاريخ 22/10/1992 أما قانون الجنسية العبرة في تحديد جنسية الطفل هو بنسبه لأحد أبويه حيث نصت المادة 06 أنه يعتبر جزائرياً الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية أنظر المادة 06 من الأمر 05-01 المؤرخ في 27/02/2005، المتضمن قانون الجنسية الجزائري - الجريدة الرسمية العدد 15 ص 15.

³ - وقد نصت المادة 67 من دستور 1976 على: "لكل المواطنين الحق في الرعاية الصحية، وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة و مجانية...)

⁴ - تنص المادة 51/ من دستور 1989 على ذلك.

⁵ - ومواكبة للتشريعات الخاصة بحماية الطفل، صدر قانون رقم 15-12 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل. يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد وآليات حماية الطفل.

فحماية الطفل بصفة شاملة هي كل فلسفة أو سياسة أو معيار أو توجيه أو إجراء يهدف إلى حماية الأطفال من الأذى المتعمد والغير المتعمد¹.

وبالرجوع إلى القانون حماية الطفل نجد انه لم يتم وضع تعريف لها، واكتفى بذكر الهدف في المادة الأولى منه، على أنه: «يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد واليات حماية الطفل»².

وأضاف المشرع الجزائري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 16-334 الذي يحدد شروط وكميات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، بأن حماية الطفل تكون من خلال فحص كل وضعية تمس بحق من حقوق الطفل، الذي قد تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو تكون ظروف معيشتة أو سلوكه من شأنهما ان يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته للخطر³. وبالرجوع إلى التشريع التونسي، ينص الفصل الثاني من مجلة الطفل التونسية على أن: ((تضمن هذه المجلة حق الطفل في التمتع بمختلف التدابير الوقائية ذات الصبغة الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من الأحكام الإجرائية الرامية إلى حمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو الجنسية أو الإهمال أو التقصير التي تؤول إساءة المعاملة أو الاستغلال)).

وأما التشريع المصري فقد تنطرق إلى الحماية في الفقرة الثانية من المادة 03 من قانون الطفل والتي تنص على أن: «الحماية من اي نوع من انواع التمييز بين الاطفال، بسبب محل الميلاد او الوالدين، أو الجنس أو الدين أو العنصر، أو الاعاقة أو أبي وضع آخر وتأمين المساواة الفعلية بينهم في الانتفاع بكافة الحقوق».

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الحماية القانونية للطفل بأنها: استخدام القانون لحماية الطفل من أي خطر وشيك أو حقيقي يهدده أو يؤثر عليه التأثيرات السيئة للمجتمع

المادة 76 من قانون حماية الطفل: "... غير انه إذا تعلق الامر بالتدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة 70 من

هذا القانون، فان مهلة الاستئناف من الطفل او محاميه او ممثله الشرعي امام غرفة الاحداث بالمجلس القضائي" وعلى خلاف المشرع الجزائري الذي منح لقاضي الاحداث صلاحية التحقيق والحكم على الطفل الجانح المتابع بجنحة، نجد ان المشرع التونسي حافظ على مبدأ عدم جواز الجمع بين وظيفة التحقيق والحكم في الدعوى، بحيث خص قاضي الأطفال بمهمة الحكم على الطفل المتهم، ويتم تعيين قاضي أو قضاة تحقيق على مستوى كل

¹ ، ايلانور جاكسن ، ماريا فيرنام ترجمة مائة سوان ، حماية الطفل في المنظمات (دليل عمل: السياسات والإجراءات ، ورشة الموارد العربية ، لبنان، بيروت ، 2007، ص 19.

² المادة 01، القانون 15-12 والمتضمن قانون حماية الطفل، الجزائر، جريدة رسمية، عدد 39، ص05، (15 يوليو 2015).

³ المادة 03، مرسوم تنفيذي رقم 16-334 الذي يحدد شروط وكميات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، الجزائر، الجريدة الرسمية العدد، 75، ص10، (19 ديسمبر سنة 2016).

محكمة ابتدائية تعهد له مهمة التحقيق في الجرائم التي يرتكبها الأطفال، بحيث يقع اختيارهم حسب اهتمامهم وتكونيهم وخبراتهم¹

ويعتبر التشريع المصري من بين التشريعات التي جمعت بين سلطة توجيه الاتهام والتحقيق، فالجهة القضائية المختصة بالتحقيق في جميع الجرائم هي النيابة العامة، وأخذ المشرع المصري بمبدأ نيابة الاحداث منذ سنة 1921، كون التحقيق في جرائم الاحداث يستلزم الاحداث يستلزم التعمق في نفسية الطفل، من أجل إيجاد تدابير مناسبة لحمايته، ونجاح ذلك يتمثل في معرفة اعراض الداء، ولذا وجب على المحقق ان ينظر الى الحدث المجرم كونه حالة اجتماعية إنسانية، لان الهدف من التحقيق هو حماية الطفل، وليس إقامة الدليل ضده وبالتالي معاقبته على غرار التحقيق مع البالغين²

المبحث الثاني: أنواع حماية الطفل في القانون الجزائري ظل قانون (15_12).

تتنوع حماية الطفل من المخاطر أو بعض الجرائم الواقعة عليه وفق الآليات التي أوجدها المشرع الجزائري، وهي في مجملها تتنوع إلى نوعين أفردتها في مطلبين: الحماية الاجتماعية، والحماية القضائية.

المطلب الأول: الحماية الاجتماعية للأطفال.

الفرع الأول: معنى الحماية الاجتماعية، تعددت التعاريف المحددة لمفهوم الحماية الاجتماعية، وهذا راجع لتطور مفهوم الحماية الاجتماعية تاريخيا من جهة، ومن جهة أخرى اتساع مفهومها لكون الحماية الاجتماعية تشمل كل انواع النشاطات الاجتماعية الموجهة لصالح أفراد المجتمع، ومن بين هذه التعاريف: «مجموعة من الآليات والمؤسسات التي تركز على مبدأ التضامن والتكافل والتي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المتمثلة اساسا في الأمراض والبطالة والمخاطر التي قد تنجم أثناء العمل والفقر والتكفل وذوي الاحتياجات الخاصة»³.

— تعريف عبد المنعم شوقي: «هي تنظيم يهدف إلى مساعدة الانسان على مقابلة احتياجاته الاجتماعية وقوم هذا التنظيم على أساس تقديم الحماية والرعاية عن طريق هيئات والمؤسسات الحكومية والاهلية»⁴

¹ الفصل 75، مجلة الطفل التونسية، ر، ص 22

² عبد الرحمان حاج إبراهيم، إجراءات النفاذ في جرائم الاحداث دراسة مقارنة، نوع الرسالة، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2015، ص 109.

³ بن دهمة هوارية ماجستير، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصدوق الضمان الاجتماعي جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 07.

⁴ بوجملين حياة، سليمان جميلة، مرجع سابق، ص 04.

وبالرجوع إلى قانون (15-12) المتعلق بحماية الطفل نجد أن المشرع الجزائري قد أوكل هذه المهمة على المستوى الوطني إلى الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، بينما تتولى مصالح الوسط المفتوح الحماية الاجتماعية على مستوى المحلي، وقد سار على هذا النهج أغلب التشريعات التي أوكلت مهمة الحماية الاجتماعية على هيئات متخصصة بالطفل.

الفرع الثاني: أهداف الحماية الاجتماعية، ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف الحماية الاجتماعية للطفل بأنها: مجموعة من الأليات التي تهدف إلى تكوين بيئة آمنة وحاضنة للطفل، بحيث تكفل له عناية ورعاية اجتماعية وتمنع أي نوع من أنواع الاستغلال التي قد يتعرض له الطفل نتيجة لضعفه وتوفر له المساعدة، وتقوم بهذه المهمة مؤسسات وهيئات متخصصة بالطفل.

وتخص هذه الحماية الطفل المحنى عليه، إذ يحرص أصحاب الاتجاه الحديث إلى تدعيم هذه الحماية بتوسيع دائرتها، والتي يرى البعض منه أنها حماية ذات طبيعة ازدواجية، فهي من ناحية حماية فردية تحمي الطفل من التهديدات المتعددة التي يتعرض لها بسبب ضعفه، بحيث تعيد التوازن بين حالة الضعف التي يعاني منها الصغير والقوة التي يتمتع بها الجاني، ومن ناحية أخرى هي حماية جماعية باعتبارها تحمي الطفولة وتحافظ على الأطفال عموماً كقناة اجتماعية من المحتمل أن تتعرض أكثر من غيرها للاستغلال من طرف فئات اجتماعية أخرى، سواء من الأباء أو غيرهم¹.

المطلب الثاني: الحماية القضائية للطفل، أثناء وبعد وقوعه في الجنوح: وهي حماية ذات وجهين مكملين لبعضهما البعض.

الفرع الأول: الحماية الجزائية الإجرائية يعرف الجزاء بصفة عامة بأنه: «رد الفعل الاجتماعي على انتهاك القاعدة الجنائية، ينص عنه القانون، ويأمر به القضاء، وتطبقه السلطات العامة، ويتمثل في إهدار أو إنقاص أو تقييد محيط الحقوق الشخصية للمحكوم عليه المقرر بالقانون للناس كافة بهدف وقاية المجتمع من الإجمام»². يقصد بالحماية الجزائية للطفل بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي يقررها المشرع الجنائي لحماية حقوق الطفل³، بمعنى ما يقره القانون من إجراءات جزائية وعقوبات لحماية حقوق الطفل من كل أشكال الاعتداءات والانتهاكات التي يمكن أن تقع عليه⁴، وتتسع الحماية الجزائية لتشمل نوعين وهما حماية جزائية موضوعية، وحماية

¹ شريف سيد كامل دار النهضة العربية، الحماية الجنائية للأطفال، ط2، ، القاهرة، مصر2006، ص 10،9.

² ، القسم العام عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 406،407.

³ ، أنيس حسيب السيد المحلاوي، نطاق الحماية الجنائية للأطفال ، ط1 دراسة مقارنة ، دار الفكر الجامعي ، مصر، اسكندرية ، ، 2016. ص 26

⁴ بلقاسم سويقات، مرجع سابق، ص 14.

جزائية إجرائية، فالحماية الجزائية الموضوعية تستهدف تتبع الأنشطة ذات العلاقة بالمصلحة المراد حمايتها وذلك يجعل صفة الطفولة عنصرا تكوينيا في التحريم أو بجعلها ظرفا مشددا للعقاب¹، من خلال إقرار نصوص خاصة للعقاب على الأفعال التي تضر بالطفل أو تعرض حياته أو أخلاقه للخطر، وبتشديد العقاب على بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو القوانين المكملة له².

فهي تستهدف إقرار ميزة إجرائية تأخذ شكل استثنائيا على انطباق كل أو بعض القواعد الإجرائية العامة في حالات خاصة تستلزم تحقيق المصلحة في إقرار تلك الميزة أو استبدال القاعدة الإجرائية بأخرى أو تعليق انطباقها على قيد أو شرط أو تعديل مضمونها³.

تتعلق بالوسائل التي تشمل المعاملة الجنائية الخاصة بالأطفال الذين يرتكبون الجرائم، أو يكونون عرضة للانحراف، فهي تكفل حقوقهم في كلا الحالتين⁴، وقد عبر البعض عن هذه الصورة للحماية الجنائية للطفل بأنها تتضمن حماية الطفل ضد نفسه، وهذا إلى جانب ضمان حماية المجتمع من الاتساع المتزايد في درجة خطورة إجمام الأطفال، فالطفل المحرم في غالب يكون ضحية لظروف وعوامل خارجية تتعلق بسوء التربية من جانب الأسرة أو تأثير الوسط الذي يعيش فيه، وبالتالي يكون في حاجة إلى من يكفله المجتمع بحماية خاصة⁵.

الفرع الثاني الحماية القضائية: الحماية القضائية تتمثل في مختلف الإجراءات التي تقوم بها العدالة أو (القاضي)⁶ من أجل تحقيق وضمان حياة أفضل للطفل الموجود في خطر، فهي إجراءات حماية أو وقائية وليست عقابية ترمي إلى الرعاية والحماية الوقائية من الاخطار التي يتعرض لها الحدث.

الحماية القضائية هي الية تمكن قاضي الاحداث من اتخاذ قرارات لمصلحة الطفل، فيتدخل في حياته وفي ظروفه العائلية ويحاول فهم الوضعية التي يوجد عليها الطفل من اجل ابعاده للخطر⁷

المبحث الثالث: أهداف حماية الطفل في القانون وموقف الشريعة.

¹ ناصرة زيد حمدان، الحماية الجنائية للأطفال المنجي عليهم (دراسة مقارنة)، ماجستير، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا، الأردن، ، 2009، ص 09.

² أنيس حسيب السيد الحلاوي، نطاق الحماية الجنائية للأطفال (دراسة مقارنة)، ص 26.

³ نطاق الحماية الجنائية للأطفال (دراسة مقارنة)، ص 10.

⁴ أنيس حسيب السيد الحلاوي، مرجع سابق ص 26.

⁵ شريف سيد كامل، مرجع نفسه، ص 11.

⁶ - الحماية القضائية للطفل: هي جملة الإجراءات التي يقوم بها القاضي من أجل حماية الطفل الجانح أثناء المتابعات أو حتى حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم. قانون رقم 12-15 مؤرخ في رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل ص 16، 18.

⁷ حوار

تهدف الحماية بصفة عامة الى حماية الحقوق التي يتمتع بها الشخص، فهي عبارة عن صفة تثبت بعد وجود الحق، وبموجب هذه الصفة يستطيع صاحب الحق حماية حقه والحفاظ عليه ليحقق هدفه في الوصول الى الغاية المرجوة ن تمتعه بالحق واستثثاره به، فالطفل بحكم ضعفه وقلة خبرته لا يستطيع حماية حقوقه بنفسه

المطلب الأول: أهداف المشرع الجزائري من حماية الطفل وموقف الشريعة

حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية مكفولة من أن يكون جنينا إلى أن يصبح انسان كامل التكوين من جميع جوانب حياته، وتأتي الحقوق المكونة لشخصيته، من أكد الحرص، والحماية. وأهم جوانب هذه الحماية. كما نصت المادة الثالثة من قانون حماية الطفل على انه: يتمتع كل طفل دون تمييز يرجع على اللون او الجنس او اللغة او الراي او العجز او غيرها من اشكال التمييز، بجميع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصدق عليها وتلك المنصوص عليها في التشريع الوطني لاسيما الحق في الحياة، وفي الاسم والجنسية وفي الاسرة وفي الرعاية الصحية والمساواة والتربية والتعليم والثقافة والترفيه وفي احترام حياته الخاصة.

الفرع الأول: حماية الحقوق المتصلة بشخصية الطفل.

أولاً: الحق في الحياة: ان الحق في الحياة على قمة حقوق الانسان بحكم اللزوم العقلي والمنطق، لأنه إذا انعدم هذا الحق انعدمت بالتبعية بقية الحقوق، فهو حق طبيعي لصيق بوجود الإنسان ذاته، فل كل شخص الحق في الحياة وسلامته البدنية¹.

بمحت يضمن حق الحياة للطفل الحق في العيش منذ لحظة ولادته، والتمتع بإمكانية النمو وبلوغ سن الرشد، ويشمل هذا الحق جزأين أساسين ، هما: الحق في حماية حياة الطفل منذ الولادة، والحق في البقاء على قيد الحياة والنمو بشكل مناسب، كما يشمل تعريف حق الحياة الحق بعدم القتل، مما يعني أن على الدولة حماية الأطفال من مسببات الوفاة جميعها التي تشمل عدم إخضاعهم إلى عقوبة الإعدام، ومحاربة ممارسات قتل الأطفال جميعها، ويشمل حق الحياة أيضا ضرورة توفير السبل الملائمة لنمو الطفل، والتمتع بالرعاية الصحية، والتغذية المتوازنة، والتعليم الجيد، والعيش في بيئة صحية .

ثانياً: الحق في هوية، تعتبر الهوية مجموعة من الخصائص والميزات التي يمتلكها شخص ما ويتم التعرف عليه من خلالها، ويمكن لمفهوم الهوية أن يبقى على تطوّر وتغيّر مدى الحياة، وبمعنى آخر فهو غير ثابت بحيث يشمل العديد من الجوانب الذي لا يمكن التحكم بها، مثل لون البشرة، وجنس الفرد، أو حتى المكان الذي وُلد ونشأ

¹ هلالى عبد الله أحمد، الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة في النظام القانوني المصري والبحريني والفرنسي والفكر الجنائي الاسلامي (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 180.

أ حق الطفل في الاسم: إن إطلاق الاسم على الطفل، ينطوي على الاعتراف بفرديته واستقلالته عن الآخرين، ودلالة علة وجود الطفل، فهو ضرورة اجتماعية تنظيمية لمعرفة الاطفال وضمان القيام بالواجب نحوهم على الوجه المطلوب¹، ويعرف الاسم بانه اللفظ الذي يستخدم عادة لتحديد الشخص وتفريده بحيث يسمح بتميزه عن غيره من الاشخاص².

ونصت المادة 28 من القانون المدني الجزائري بانه: «يجب ان يكون لكل شخص لقب واسم فأكثر و لقب الشخص يلحق اولاده، يجب ان يكون الاسماء جزائرية وقد يكون خلاف ذلك بالنسبة للأطفال المولودين من ابوين غير مسلمين».

ويقصد باللقب اللفظ الذي يطلق على الاسرة التي ينتمي إليها الشخص ويشترك كل افراد هذه الاسرة في حمله، فالاسم واللقب يؤديان الى تحديد وتمييز الشخص وأسرته في نفس الوقت، فاللقب يعبر عن الانتماء اما الاسم فهو يحدد الشخصية لأنه يدل على شخص معين³.

ب حق الطفل في الجنسية: «انتساب الشخص قانونا للشعب المكون للدولة» وهي: «رابطة سياسية بمقتضاها يعتبر الفرد من العناصر المكونة للدولة»⁴.

أقر المجتمع الدولي من خلال الاتفاقيات الدولية بحق كل انسان بالتمتع بالجنسية، منذ الولادة وحتى وفاته باعتبار ان الجنسية حق ملازم للشخصية التي تبدأ بالولادة وتنتهي بالوفاة، بحيث تثب للفرد فور ميلاده او عند اتصاله بالحياة وتسمى في هذه الحالة الجنسية الاصلية⁵.

فالجنسية هي رابطة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة، يرسم القانون نظامها منذ نشأتها إلى زوالها والآثار المترتبة على ذلك، بوصفها تمس كيان الدولة، وتكشف عن الولاء، وهي بهذه المثابة تعد معياراً لتوزيع الأفراد بين الدول المختلفة في المجال الدولي، وإلى جانب ذلك، فهي عنصر من عناصر الحالة المدنية للأفراد، بشبوتها ونفيها يتقرر لهم الحقوق والالتزامات⁶.

¹ احمد على عبد الخليم محمد، مرجع سابق، ص 113.

² أسامة السيد عبد السميع، الاسم كحق من حقوق الطفل ومدى التعويض عنه في الاعتداء عليه (دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص 24.

³ أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 66.

⁴ شفيقة العمراني، إثبات الجنسية والمنازعات والأحكام المتعلقة بها، ماجستير جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الادارية، الجزائر، ص 28.

⁵ بوشنافة جمال، حق الطفل في الجنسية في التشريع الجزائري، مجلد 10، مجلة دراسات وابحاث، الجزائر، ع 2018، ص 926.

⁶ - أحمد عبد الحميد عشوش، القانون الدولي الخاص، (الجنسية - تنازع القوانين)، 15.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الجنسية على أنها: «رابطة قانونية على أساس روابط اجتماعية وواقعية وعلى ضامن المعيشة والمصالح والمشاعر، وبمعنى آخر هي علاقة قانونية بين الفرد والدولة يصير الفرد بمقتضاها عضواً في شعب الدولة»¹.

وعليه أخذ المشرع الجزائري بأساس حق الإقليم، بحيث خص به فقط الاطفال المولدون في الجزائر من أبوين مجهولين، والمولدون في الجزائر من أب مجهول وام مسماة في شهادة ميلاد دون بيانات اخرى تمكن من اثبات جنسيتها²، واعتبر ان الطفل المولود جزائري منذ ولادته ولو لم تثبت الشروط المطلوبة قانونيا الا بعد ولادته³.

الفرع الثاني: الحقوق العائلية للطفل وموقف الشريعة منها.

أولاً: حق الطفل في الاسرة والتربية

«كما جاء في قاموس علم الاجتماع أن الأسرة عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، الدم، التبني، ويتفاعلون معا وقد يم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الاب والام، وبين الام والاب والابناء، ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة»⁴. وعرفت المادة الثانية من قانون الاسرة بأنها الخلية الاساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة، بحيث تعد الاسرة الوسط الطبيعي لنمو الطفل ولا يجوز فصل الطفل عن اسرته الا إذا استدعت مصلحته الفضلى⁵. تطرقت المادة الثالثة من قانون حماية الطفل على حق الطفل في العائلة، سواء الاسرة الطبيعية التي تنهض على رابطة الدم، او الاسرة البديلة في حالة حرمان الطفل من هذه الاسرة، ويثبت للطفل من خلال حقه في العائلة عدة حقوق منها:

ثانياً: حق النسب للطفل في القانون الجزائري، وموقف الشريعة منه.

يعتبر النسب من أهم الحقوق التي تثبت للطفل، والتي يترتب عنه حقوق أخرى، كالحق في الرعاية والحضانة والنفقة والارث، وفي حالة انكاره يترتب عليه ضياع الطفل وتشريده⁶.

1- حفظ القانون الجزائري لنسب الطفل.

¹ بوجلال صلاح الدين جامعة، محاضرات في مادة الجنسية، سطياف 02، 2013، ص 02.

² المادة 7 من قانون الجنسية الجزائرية

³ المادة 08، من قانون الجنسية.

⁴ نور الدين زمام، سميرة ونجن، عوامل التحول في الوظيفة التربوية للأسرة، مجلة التغيير الاجتماعي، الجزائر، ع 05، ص 74.

⁵ المادة 04 من قانون حماية الطفل.

⁶ عبد الهادي فوز العوض، الحماية القانونية لحقوق الطفل المدنية، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، د ط، 2008، ص 85.

أخذ المشرع الجزائري في موضوع النسب بأحكام الشريعة الإسلامية، والتي جعلت من الزواج طريقاً أصلياً في ثبوت النسب، بحيث يشترط ثبوت نسب الطفل لأبيه أن يكون ثمره زواج صحيح، أو بنكاح الشبهة أو بالإقرار أو البينة¹.

وتجدر الإشارة أن نسب الولد من الأم يثبت في جميع الحالات فهي التي حملت وهي التي وضعت بالتالي تحمل صفة الام وتسري بينهما سائر الحقوق من نسب ورضاعه وميراث، أما فيما يخص الرجل فلا يثبت نسب الولد إليه من خلال الزواج، وقد نصت المادة 41 من قانون الأسرة على أنه: ينسب الولد لأبيه متى كان الزواج شرعياً وأمكن الاتصال ولم ينفه بالطرق المشروعة².

2- ثبوت النسب بالزواج الصحيح:

ودليل ثبوت نسب الطفل بالفراش قوله عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه: " الولد للفراش وللعاشر الحجر"، ومعنى ذلك أن الولد ينسب لصاحب الفراش ومالكه أي الزوج، بحيث يعتبر قرينة على أنه خلق من مائه³، «والمراد بالفراش هنا المرأة التي يحل للرجل أن يفترشها ويستمتع بها شرعاً»⁴.

ويشترط في ثبوت نسب الطفل بالزواج الصحيح الشروط التالية:

— إذا ثبت تلاقي الفعلية بين الزوجين، وأن لا يكون الزوج صغيراً لا يحصل منه الحمل.

— أن تلده الزوجة لأقل مدة الحمل بعد الزواج الصحيح، أي لستة أشهر على الأقل من تاريخ العقد عليها⁵.

المطلب الثاني: الحق في التربية والرعاية.

الفرع الأول: حق الطفل في الرعاية الشاملة.

أولاً: الحق في الحضانة: تعرف الحضانة بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصغير أو المعتوه الذي لا يستقل بأمره وتعهده بما يصلحه ووقايته مما يؤذيه ويضره وتربيته جسمياً ونفسياً وعقلياً كي يقوى على النهوض بتبعات الحياة وهي واجبة للصغير لأنه يهلك بتركه، فيجب حفظه من الهلاك كما يجب الانفاق عليه.

وتطرق المادة 62 من قانون الأسرة إلى مفهوم الحضانة وعرفتها بأنها «رعاية الولد وتعليمه والقيام بتربيته على دين أبيه والسهر على حمايته وحفظه صحة وخلقا»

¹ المادة 40 من قانون الأسرة.

² بن شويخ الرشيد، شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل (دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية)، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، العاصمة، ص 231.

³ مداني هجير شهيرة، مرجع سابق، ص 110.

⁴ عبد الهادي فوز العوض، مرجع سابق، ص 89.

⁵ طاهري حسين، الأوسط في شرح قانون الأسرة الجزائري، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص 71.

تعتبر فترة الحضانه فترة مهمة للطفل، لما لها من تأثير بليغ على صيانة الطفل ووقايته من الانحراف ويحتاج الطفل اليها لأنها تمنحه الدفء وتربي فيه الرحمة والشفقة والمودة والعطف والحنان، وتمكن من غرس أصول وقواعد الدين خلال فترة الحضانه¹

ثانيا: الحق في الرعاية الصحية

يعتبر حق الطفل بالرعاية الصحية حقا لا يستهان به، لاسيما في المراحل الأولى من حياته التي يتسم فيها بضعف البنية الجسدية ومناعته، مما يستوجب حظ صحته الجسدية والنفسية.

بدا حق الطفل في الرعاية الصحية منذ كونه في بطن امه، لأن صحة الطفل مرتبطة بصحة الام، فيجب رعاية النساء الحوامل وحمايتهم من العديد من الامراض التي يمكن ان تنتقل الى الجنين وأيضا تحسين مستواه الغذائي وتمكينهن من خدمات الصحية خاصة عند الوضع، للحد من حالات الوفيات اثناء الولادة، وعند ولادة الطفل يجب ان يتمتع بعناية صحية خاصة سواء من حيث حمايته من الامراض عن طريق اخضاعه لعملية التلقيح ضد الامراض الفتاكة، لكون الطفل بعد الولادة لا يتمتع بجهاز مناعي قوي، مما يجعله عرضة لميكروبات الامراض المعدية، ومن هنا جاءت أهمية الالتزام الذي يؤدي اهماله الى إيذاء الطفل وتعرضه للأمراض الخطيرة، او من حيث تزويده بالغذاء²

.... نصت المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 69 - 88 بأنه: "تكون حماية الطفل الصحية عن طريق التلقيح من السل، والخناق والكزاز والشهاق وشلل الأطفال والحصبة اجباري"، مع مجانية التلقيحات والتطعيمات الخاصة بالطفل جانبية، وتتم هذه العملية على مستوى المستشفيات او المراكز الاستشفائية، ويتم تدوينها على الدفتر الصحي الخاص بالطفل³، أو منح شهادة طبية تثبت اجراء التلقيحات على الوجه الصحيح أو يتم تدوينها على الدفتر الصحي الخاص بالطفل⁴.

وقد جاءت أحكام الشريعة الإسلامية رادعة لكل من سولت له نفسه أن يطمس هوية المولود الجديد، واعتبرت حمايته بكل ما يمت لوجوده وحماية انتمائه لوالديه وعائلته ككل حقا وواجبا شرعيا، يبدأ من بداية خلقه وينتهي ببلوغه سن الرشد واضح المعالم خال من كل الشوائب معلوم النسب بين الهوية، بل جعلت الشريعة الإسلامية هذه المهام من قبيل أثقل الأمانات على الاطلاق كيف لا وهي تتعلق بمقاصد الشرع من التناكح والزواج وهو

¹ محمد غالي شريدة العنزي، الحماية القانونية للطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، 2018، ص 510.

² الحماية الجنائية لحقوق الطفل، دراسة مقارنة، إيمان محمد الجابري مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، د ط، 2014، ص 55.

³ تنص المادة 24 من قانون الصحة على أنه: "

⁴ مداني هجره نشيدة ماحستير، حقوق الطفل بين الشريعة والقانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012، ص 99، 107.

حفظ النسل وتحقيق الوجود الانساني ، قال المولى عز وجل: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا**¹، وفيما رواه البخاري ومسلم عن بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا... فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)**².

أما حق الطفل في تثبيت هويته من مقاصد الشريعة. من حقوق الطفل على أبويه العمل على تثبيت هويته والحفاظ عليه خاصة، بالنسبة للاسم والجنسية والتسجيل في الحالة المدنية.

أما تثبيت الهوية بالاسم، فإن الإسلام بتشريع المتكامل، قد اعتنى باختيار الأسماء الحسنة للأطفال واهتم بها، ووضع من الأحكام ما يشعر بأهميتها، والاعتناء بها.

روى أبو داود وابن حبان عن عبد الله بن أبي زكريا، عن أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **((إِنَّكُمْ تَدْعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ، وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ، فَحَسِّنُوا أَسْمَائِكُمْ))**³.

أما تثبيت الهوية بالجنسية والتسجيل في الحالة المدنية فلأنه من العرف الصحيح، ولما يحقق ذلك من المصالح المرسله، ومن العلوم أن العرف الصحيح والمصالح المرسله من الأدلة الشرعية كما ثبت في أصول الفقه.

ومن حقوق الطفل كذلك النسب، لأنه من الأصول الخمسة التي جاء بها الإسلام للمحافظة عليها، وهي: الدين والعقل والمال ووجوب صون لها والجسم والنسب، ولذلك حرم الله تعالى الزنا وحرم التبني، وشرع اللعان لكيلا يلحق الطفل بغير أبيه، قال الله تعالى جلت قدرته: **﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّوْجَ الَّذِي إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾**⁴

الفرع الثاني: الحقوق المتعلقة بنمو الطفل عقليا.

1 الحق في التعليم:

التعليم بصفة عامة هو عبارة عن عملية نقل المعارف والمعلومات من المعلم إلى المتعلم بشكل منسق، بحيث تهدف هذه العملية إلى تمكين المتعلم من اكتساب المهارات والخبرات، وتسهيل تفاعله مع بيئته بهدف تحقيق النمو المعرفي⁵، بحيث يتضمن ثلاث امور: (تعديل طفيف)

حق الفرد ان يلحق العلم للآخرين، وحقه ان يتلقى قدرا من التعليم

¹ -النساء، 58

² -صحيح البخاري/ 848، صحيح مسلم 1459/3

³ -شرح مسلم للنووي، 176/11

⁴ -الاسراء، 32

⁵ سليمان خميسي، الحماية الدستورية والقانونية لحق التعليم في الجزائر، ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، 2013، ص15.

_____ حقه في ان يختار من المعلمين من يشاء، وحقه في ان ينشر أفكاره وعلمه على الناس، وان تهيأ له فرصة التعليم على قدم المساواة مع غيره من المواطنين دون تمييز بعضهم على بعض.

وجود مدارس مختلفة وصفوف متعددة العلوم، وان يكون الفرد حرا في اختيار العلم الذي يريد ان يتعلمه.¹
«التعليم الالزامي المجاني الواجب على الدولة ان توفره لكل طفل وصل إلى سن التعليم²»،

بحيث تضمن الدولة تعليم الاطفال دون تمييز، من حيث المستوى الاجتماعي او الثقافي وحتى المالي، بل التعليم حق لكل ويمارس هذا الحق في المؤسسات خاصة للتربية والتعليم التابعة منها للقطاع العام أو الخاص، ويتجسد الحق في التعليم من خلال تعميم التعليم الاساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي³.

2 الحق في الثقافة:

من بين التعريفات التي عرفت الثقافة العامة ذلك المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والتقاليد والقوانين وجميع المقومات والعادات الأخرى التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع كما عرفت الثقافة بانها معرفة التي يتعارف عليها الناس في مجتمع معين، وتشمل العلوم والفنون والتراث والمهارات والاتجاهات، التي ينتجها المجتمع وتشكل الأسلوب السائد في الحياة" وعرفت ثقافة الطفل: (بانها مجموعة العلوم والفنون والآداب والمهارات، والقيم السامية))

3 الحق في الترفيه

للطفل الحق في توفير التحصين والحماية ضد أي ضرر مادي أو نفسي يمكن أن يلحق به ويهدد طفولته، فهو اللبنة الاولى لبناء هيكل الاجتماعي السليم للدولة والمستقبل الأفضل لا يبني إلا ببناء الطفل السعيد الامن المستقر.⁴

المبحث الثالث: المبادئ الاساسية في حماية الطفل وشروط تفعيلها.

¹ رقيب محمد حاسم، سيفان باكراد ميسروب، حماية حق الطفل في التعليم، مجلد 4، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2015، ص199.

² محمود هلال سيد أحمد سيد، الحقوق الثقافية في التعليم الاساسي بمصر في ضوء بعض المتغيرات الثقافية، ماجستير، كلية التربية، جامعة الازهر، مصر، 2016، ص 42.

³ (مجلة المحكمة العليا العدد 2014).

⁴ ابو العلا النمر، التنظيم القانوني لحماية حقوق الطفل وفقا لأحكام القانون رقم 162 لسنة 2008، ط1، دار الكتب المصرية القاهرة، مصر، 2008، ص 13 و14.

تطر المشرع الجزائري في قانون حماية الطفولة إلى الهدف من وضع هذا القانون، والمتمثل في تحديد قواعد وآليات حماية الطفل سواء كان في خطر أو كان جانح وسوف نتطرق إلى المبادئ الأساسية لحماية الطفل وكذا الشروط التي يجب أن تحصل لتتحقق فاعليتها في واقع هذه الفئة العمرية وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لحماية الطفل في القانون:

وتنحدر المبادئ الأساسية من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تستند على فلسفة، هي في مقام الروح من الجسد، ويُطلق عليها المبادئ العامة، والتي جاءت كل موادها الأربع والخمسين، لتحقيقها.

الفرع الأول: مبدأ عدم التمييز والبقاء

أولاً: مبدأ عدم التمييز. يعرف التمييز بأنه: «أي استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب

أو الاصل القومي أو الاثني، ويستهدف تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الاساسية او التمتع بها او ممارستها على قدم المساواة، في الميدان السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي او الثقافي او في ميدان اخر من ميدان الحياة العامة»¹.

ونصت المادة الثالثة من قانون حماية الطفل في الفقرة الأولى، على أنه يتمتع كل طفل، دون تمييز يرجع إلى اللون أو الجنس أو اللغة أو الرأي أو العجز أو غيرها من اشكال التمييز، بجميع الحقوق التي تنص عليها اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة المصدق ليها، وتلك المنصوص عليها في التشريع الوطني².

فالمشرع الجزائري من خلال هذا القانون، استحدث آليات لحماية جميع الاطفال الموجدين على اقليم الدولة الجزائرية سواء كانوا جزائريين او اجانب، وحرص على حماية جميع حقوقهم من خلال اقراره هذا المبدأ المنصوص عليه في المادة الثالثة منه، وهي مستمدة من المبدأ الاول من الاعلان الدولي لحقوق الطفل لعام 1959³.

ثانياً: مبدأ البقاء والنمو.

أما مبدأ البقاء: حيث تم اقراره ايضا في ابرز الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان باعتباره مبدأ محوريا يحكم كل الحقوق الأخرى، فحق الطفل في الحياة حق حمته جميع التشريعات سواء السماوية أو الوضعية فالشريعة

¹ محمد عرفان الخطيب، مبدأ عدم التمييز في تشريع العمل المقارن الحماية القانونية، مج 25 بمجلة ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، ،

ع 2، 2009، ص 345، 346.

² المادة 03 قانون حماية الطفل.

³ نجيمي جمال، مرجع سابق، ص30.

الإسلامية جعلت من هذا المبدأ عماد مبادئ الشريعة الإسلامية وأسسها المعروفة بالكليات الخمسة - حفظ النفس - وحرمت الاعتداء على النفس بإزهاقها بغير حق، لقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ أَلْتِمْ حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ¹)، وهذا التحريم جاء عامة، إلا أنه خص الطفولة بنصوص تنهى عن قتلها بقوله تعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَقُ تَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنْ قَتَلْتُمْ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطَا كَبِيرًا²"، ولقوله عز وجل: "قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم"³، ونص المشرع الجزائري على هذا المبدأ في المادة 3 من قانون حماية الطفل⁴

أما مبدأ النمو: يقصد به بوجوب تمتع الطفل بكافة الوسائل المادية من خلال الحصول على الغذاء اللازم لنموه الجسمي والدواء اللازم لعلاج من الأمراض وسلامته جسده وعقله، وأيضاً نموه الروحي من خلال حقه في الحصول على الرعاية النفسية والصحية والاجتماعية لتنميته وجدانياً وشعورياً ونفسياً⁵، ويكون هذا في إطار أسرة هذا الطفل والتي تعتبر البيئة الخصبة والوسط الطبيعي لنموه، فهو يحتاج لبقائه إلى رعاية الأسرة والتي هي صلب المجتمع والسبب الأول والمباشر في وجوده وفي جعله سوياً وعضواً فعالاً في المجتمع⁶، ويقصد بالأسرة حسب نص المادة 02 من قانون الأسرة الجزائري بأنها الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة، وتقوم على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية⁷.

ونص لمشرع الجزائري من خلال قانون حماية الطفل على عدم جواز فصل الطفل عن أسرته إلا إذا استدعت مصلحته الفضلى ذلك، ولا يتم إلا بأمر أو حكم أو قرار من سلطة القضائية⁸، وإن مسؤولية تأمين ظروف المعيشية اللازمة لنموه تقع على عاتق الوالدين، ولكن في حدود إمكانياتهما المالية وقدرتهما⁹، وتمدد هنا أيضاً للطفل المكفول.

الفرع الثاني: مبدأ المشاركة في الحياة العامة.

¹ الاسراء:33

² الاسراء، 31.

³ الانعام، 140.

⁴ المادة 3 من قانون 12/15: " يتمتع كل طفل، ... لاسيما الحق في الحياة...".

⁵ منتصر سعيد حمودة، حماية حقوق الطفل (دراسة مقارنة)، ط1، مصر، اسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2010. ص 34

⁶ مرجع سابق خالد مصطفى فهمي، ص 95.

⁷ المادة 02 من قانون الأسرة.

⁸ المادة 04، القانون 15-12 والمتضمن قانون حماية الطفل، الجزائر، جريدة رسمية، عدد 39، ص05، (15 يوليو 2015).

⁹ المادة 05، القانون 15-12 والمتضمن قانون حماية الطفل، الجزائر، جريدة رسمية، عدد 39، ص05، (15 يوليو 2015).

المشاركة هي من الحقوق التي لا يمكن اهمالها بالنسبة للطفل كونها تلعب دورا هاما في تكوين شخصيته وتساعد على نموه الجسدي والفعلي والنفسي¹، ويتجلى ذلك من خلال دعم الطفل بغض النظر عن عمره وقدراته وتوقعاته، ليعبر عن وجهات نظره بأمان، مع الاحترام لوجهات نظره وأخذها على محمل الجد بالإضافة إلى عدم فرض اتجاهات معينة عليه، والسماح أيضا بمشاركة الطفل بطرق ملائمة لنموه، واشراكه في صلاحية اتخاذ القرارات، مع الاخذ بعين الاعتبار ان مشاركة الأطفال يجب أن تتم بطريقة مناسبة، لأنه قد تؤثر سلبا على الأدوار الاجتماعية للطفل².

ويقصد بالمشاركة في هذا المبدأ ذلك الفعل الإيجابي الذي يساهم به الطفل في بناء المجتمع الذي يعيش فيه³، ومن خلال تصفحنا لقانون حماية الطفل الجزائري لاحظنا ان المشرع لم يتطرق الى هذا المبدأ على غرار مبدأ المصلحة الفضلة، واكتفى بالنص على وجوب اشراك الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة على الأقل في التدبير الذي سيتخذه بشأنه⁴، وهذا بالرغم من أهمية هذا المبدأ في بناء مجتمع قوي ومتحضر يكون لبنته رجال الغد.

كما تتاح للأطفال الفرصة للتظلم في إطار فضاء وحوار يمكنهم عن التعبير عن آرائهم وتعويدهم على روح المسؤولية وتحذير الحس المدني لديهم ونشر ثقافة حقوق الطفل يعرف ب برلمان الأطفال⁵.

يتكون برلمان الطفل من مجموعة تساوي عدد أعضاء مجلس النواب، ويتم انتخاب نصفها من بين أعضاء مجالس بلديات الأطفال بكل ولاية، ويتم اختيار النصف الباقي من بين المتفوقين في الدراسة أو المبدعين في المؤسسات الطفولة ونوادي التنشيط الثقافي بالمؤسسات التربوية، بحيث يكون الاختيار مناصفة بين الذكور والاناث مع مراعاة تمثيلية أطفال ذوي الاحتياجات الخاصة⁶

وينعقد برلمان الطفل كل مرتين كل سنة خلال شهري مارس ونوفمبر، ويمكن ان ينعقد استثنائيا كلما دعت الضرورة الى ذلك، ويترأس جلسة الافتتاحية أكبر الأطفال سنا وبمساعدة أصغرهم سن، ويتم انتخاب

¹ العسكري كهيبة، حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ماجستير، الجزائر، جامعة بومرداس، كلية الحقوق، 2016، ص 111.

² مجموعة عمل حماية الطفل، مرجع سابق، ص 15.

³ الحماية الدولية لحقوق الطفل فاتن صبري سيد الليثي، ماجستير، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2008، ص 11.

⁴ - المادة 24، القانون 15-12 والمتضمن قانون حماية الطفل، الجزائر، ج ر، ع 39، ص 10، (15 يوليو 2015).

⁵ وهو فضاء للحوار تم احداثه بمقتضى القانون 14 لسنة 2002 مؤرخ في 17 أبريل 2002 المتعلق بإتمام مجلة حماية الطفل، بحيث يهدف إلى تمكين الأطفال من التعبير عن آرائهم في المواضيع ذات الصلة بحقوقهم وتعويدهم منذ الصغر على روح المسؤولية وتحذير الحس المدني والسلوك الحضاري لديهم وتمكين الأطفال من المشاركة في الحياة العامة من خلال مناقشة مواضيع متعلقة بالطفولة، مما يساهم في تعويدهم على الإحساس بالمسؤولية وفي ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة لديهم، أنظر برلمان الطفل: البية فعالة لتجسيم مبدأ نشر ثقافة حقوق الطفل وتعزيز مبدأ مشاركة الأطفال في الحياة العامة، الموقع رسمي لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن التونسية، تاريخ 2019/10/03، ص 23:28.

⁶ مرصد الاعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل، برلمان الطفل، تونس، النشرة الإخبارية السادسة أطفال تونس، ع 1، 2008، ص 4.

رئيس برلمان الطفل أعضاء الحكومة او أعضاء مجلس النواب وذلك حسب المواضيع التي يقع ادراجها في جدول الاعمال، ويتم تدوين نشاط برلمان الطفل من خلال مرصد الاعلام والتكوين والتوثيق والدارسات حول حقوق الطفل، ويتولى مدير المرصد بإعداد تقريراً سنوي حول نشاط برلمان الطفل، ورفعها الى المجلس الأعلى للطفولة¹. أما موقف التشريع الإسلامي من هذه المبادئ فقد تجسدت من خلال النصوص المذكورة سابقاً وكذا أقوال الصحابة رضوان الله عنهم وسيرتهم، ومن هذه الحقوق الطبيعية، كما وفر شرع من الوسائل الناجعة لضمان حماية هذه الحقوق:

1 - إن أهمية اختيار الأم للأولاد ويجتهد في تصور العائلة الافتراضية ويرسم لها معالم النجاح، ويعبر عند اهل الاختصاص بمآلات الأفعال² قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم))³.

2- ثم أن محافظة الأبناء على حياة أبائهم ليس من قبيل الندب بل هو مطلب شرعي، كما لا يجوز التسبب في الاساء إليهم مادياً أو معنوياً، لأن النفس البشرية حرم المساس بها مند تخلقها قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾⁴.

3- ومن الحقوق الأكدية بالحماية هو اهتمام الشريعة الإسلامية بحقوق المالية للطفل (ثبوت الملكية)، فلم تسمح لأحد أن يعلل بصغر سن الولد (ذكرها وأنثى) ليمنعه حقه في الميراث، بل اعتبرت المنع نوعاً من التعدي على حقوق الطفل، فأوجبت توريث الأطفال ذكورا وإناثاً. فقد قال تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾⁵، وقال أيضاً: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَىٰ﴾⁶.

الفرع الثاني: شروط تفعيل حماية الطفل المعرض للخطر.

¹ انظر بوابة أطفال تونس،

²- ويقصد بهذه القاعدة عند الفقهاء والأصوليين: الاعتداد والاعتبار بما تؤول إليه الأفعال من مصالح ومفاسد، فقد يكون العمل في الأصل مشروعاً، ولكن يُنهى عنه؛ لما يؤول إليه من المفسدة، وهو ما يسميه أهل العلم بسدّ الذرائع، وقد يكون العمل ممنوعاً، ولكن يُترك النهي عنه؛ لما في ذلك من المصلحة، وهو ما يسميه أهل العلم بفتح الذرائع. قال الله تعالى: قال الله تعالى: ((وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدَاً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)). الأنعام: 108.

³- ما أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب النکاح، قال: حدثنا علي بن عيسى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا عبد الله بن سعيد الكندي، ثنا الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " تخيروا لنطفكم، فانكحوا الأكفاء، وانكحوا إليهم"، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه " وابن ماجه في سننه، كتاب النکاح، باب الأكفاء، قال: حدثنا عبد الله بن سعيد قال: حدثنا الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة، عن أبيه،

وابن أبي شيبه في المصنف - كتاب النکاح، من كان يجب أن يتخير في التزويج ومن كان لا يفعل، قال: حدثنا أبو بكر قال: نا أبو معاوية، عن مختار بن مسيح، عن قتادة.

⁴- الأنعام: 151.

⁵- النساء: 7.

⁶- النساء: 11.

أولاً: مفهوم الطفل الخطر: الحديث عن شروط تفعيل حماية الطفل، تدخل في سياق مفهوم الطفل الذي يشكل خطورة اجتماعية لوجوده في الحالات التي يحتمل وفقها انزلاقه إلى طريق الجريمة¹، لكنه لم يرتكبها بل وجد في ظرف قد يلحق بالطفل خطر أو يكون ذلك الطفل مصدر خطورة على غيره، والتعرض للخطر هو أقل من الانحراف الذي هو سلوك غير اجتماعي يعتبر المشرع جريمة، وإنما هي حالة تهدد سلامة التنشئة الواجبة توافرها له².

وعرف المشرع الجزائري الطفل في خطر في المادة الثانية من قانون حماية الطفل بأنه: "الطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر"³. ويجدر الإشارة بأن مصطلح الطفل في خطر هو: مصطلح حديث جاء به المشرع الجزائري عند إقراره قانون (15- 12)، حيث كان قبل صدوره يستعمل مصطلح الطفل المعرض لخطر⁴ معنوي، وبالعودة إلى المادة 02 منه، نجد أن المشرع الجزائري احتفظ نسبياً بالتعريف الذي كان يخص الطفل المعرض لخطر معنوي في ظل الأمر 72 - 03 المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة⁵.

ثانياً: شروط تفعيل حماية الطفل الخطر:

وبعد أن وقفنا حول مفهوم الطفل الخطر، نحاول شرح أهم شروط تفعيل حماية الطفل الخطر. بمعنى آخر، متى يمكن تحيين الحماية(الوقت) لهذه الفئة أي ما هو المكان التي تكون هذه الفئة في حاجة حقيقية لهذه الحماية.

1- تواجد الأطفال في الشارع : قد يجد الطفل نفسه في الشارع لأسباب شتى منها التخلي عنه في سواء من قبل أسرته أو الغير، أو تعرضه لسوء معاملة أسرته له⁶، مما يجعله يتوجه للعيش في شارع هرباً منها، يصطلح على تواجد الأطفال في هذه الأمكنة بأطفال الشوارع.

¹ - أشرف عبدالعزيز يوسف، قواعد الإجراءات الجنائية في قانون رعاية الأحداث بشأن الأطفال، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2013، ص7.

² -النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية في اطار الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الإسلامية، خالد مصطفى فهمي، ص250، دار الفكر الجامعي 2013، القاهرة مصر.

³ -المادة 2، من القانون 15 - 12، المتضمن قانون حماية الطفل، (15 يوليو 2015).

⁴ -هذه التسمية التي نص عليها قانون العقوبات الجزائري المادة 330 في الفقرة 3، المعدل 2005 وما قبله الطبعة 2012.

⁵ - حيث تنص المادة الأولى من الأمر 03/72 المتعلق بحماية الطفولة : ((إن القصر الذين لم يكملوا الواحد والعشرين عاماً، وتكون صحتهم وأخلاقهم أو تربيتهم عرضة للخطر (...)).

⁶ -ليلي جمعي، الآليات القانونية لحماية اطفال الشوارع (في التشريع الجزائري)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر. س 2013، ص74- 75.

ويطلق هذا المصطلح على الذكور والإناث الذين يقل أعمارهم عن 18 سنة، يعيشون وينامون في الشوارع منهم من لا يعمل، والبعض الآخر يعمل بشكل رسمي وغير مرخص به وعلاقتهم بأسرهم غالبا اما منتظمة او مقطوعة، وهناك من يعرفهم بأنهم الأطفال الذي يعملون وقيمون في الشوارع كل او بعض الوقت دون رعاية أسرهم أي أنهم الأطفال الذين سلبت حقوقهم رغما عن سنهم وهم بهذا مظلومون ومصيرهم في الشوارع¹.

2- تعريض الطفل للإهمال او التشرد.

أ - الإهمال: هو ترك الوالدين الطفل من غير رعاية بدنية وعاطفية أو حماية من الأذى بحيث يترتب عليه الضرر بالطفل، ومن بين مظاهر الإهمال عدم تقديم العلاج للطفل او توفير الملابس والغذاء، وانشغال وليه او من يقوم بحله عن تربيته وتعليمه وعدم حمايته جسميا وخلقيا ودينيا، أو فشله في مواجهة حاجاته الضرورية، ويعتبر إهمال الطفل عاطفيا من أخطر أنواع الإهمال لما له من أثر خطير على نفسيته، والذي يكون نتيجة عدم اتزان الوالدين انفعاليا أو بسبب مرضهما او اضطرابهما النفسي².

ب - التشرد: يعتبر التشرد من حالات انعدام الترابط والثقة بين المتشرد ومجتمعهم، وقد تكون هذه الحالة نابعة أصلا من أسرته أو بيئته، ثم انتقلت اليه بحكم انتمائه الي هذه الأسرة أو البيئة، فالتشرد هو التبطل الاختياري عن العمل ممن ليس له مورد مشروع للعيش، بمعنى القعود عن العمل والانصاف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق³.

ج-التسول بالطفل او تعريضه للتسول: يعتبر متسولا كل من قام بأفعال أو أعمال يستدر منها عطف الناس من أجل الحصول على مساعدة مالية، فالتسول هو: طلب الصدقة التي يقوم بها الطفل سواء له او لغيره متجولا كان او جالسا في مكان عام متذرا الى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو باللجوء الي وسيلة أخرى لهذه الغاية⁴.

لم يتطرق المشرع الجزائري لتعريف مصطلحي الإهمال والتشرد من خلال قانون حماية الطفل، وانما اكتفى بذكره كحالة من حالات تواجد الطفل في خطر.

¹ - بولشلوش، ظاهرة أطفال الشوارع وانعكاسها على المجتمع، رسالة ماجستير، كلية الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر-2- سنة 2012. الجزائر. ص99.

² - عمر بن شريك عيسى بن سالم، سوء معاملة الأطفال بين الأنماط التقليدية وتطور الحياة مجلة تطوير العلوم الاجتماعية جوان 2016، ص

³ - جعفر عبد الأمير الياسين، التشرد وانحراف سلوك الصغار والأحداث، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ص26

⁴ - خالد مصطفى فهمي، حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، مصر 2007، ص103

ويقصد بالإهمال تعريض سلامة الطفل العقلية أو النفسية أو البدنية للخطر سواء بتخلي الأبوين عنه بدون موجب. يمكن أو مؤسسة عمومية أو خاصة أو بهجر محل الأسرة. مدة طويلة ودون توفير المرافق اللازمة. قد يجد الطفل نفسه في الشارع الأسباب شتى منها التخلي عنه في شارع سواء من قبل أسرته أو الغير، أو تعرضه لسوء معاملة أسرته له مما يجعله يتوجه للعيش في شارع هرباً منه، ويمكن تعريف أطفال الشوارع بأنهم المقيمون بصورة دائمة في الشارع أو شبه دائم، ويعتمدون على حياة الشوارع على حياة الشارع ويعيشون دون حماية أو وقاية أو إشراف من جانب أشخاص بالغين.

3- استغلال الطفل: يقصد بالاستغلال بصفة عامة تلك الممارسات يتم اتخاذها من قبل شخص ضد شخص آخر، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على حق من حقوقه المشروعة، وقد تنطرق المشرع الجزائري في القانون إلى نوعين من الاستغلال وهما استغلال الطفل جنسياً، واستغلاله اقتصادياً.

4- أن يكون الطفل ضحية: والمقصود بالضحية هو ذلك الشخص الذي يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المحرم قانوناً، بحيث يكون الضرر هنا ضرراً بدنياً أو عقلياً أو نفسياً، وحتى قد يكون خسارة اقتصادية أو حرمان بدرجة كبيرة من التمتع بالحقوق الأساسية¹، وقد أضاف المشرع الجزائري أن الطفل الضحية قد يكون من مثله، الولي، أو وصيه، أو كافلة، أو المقدم، أو حاضنه².

المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1- القرآن الكريم

2- الامام أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفي 261هـ دار إحياء التراث العربي بيروت، صحيح مسلم .

3- الامام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفري المتوفي سنة 256هـ، صحيح البخاري.

4- فتح الباري لشرح حديث صحيح البخاري ج5، دار الكتب السلفية السعودية.

5- ابن منظور الافريقي، لسان العرب، لبنان، مج 14، دار صادر، بيروت، ص 198 و199

المراجع:

- عبد الرحمان حاج إبراهيم، إجراءات التقاضي في جرائم الاحداث دراسة مقارنة ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015،

¹ - خالد مصطفى فهيم، حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية ص 246.

² - المادة 84، القانون رقم 84-11 والمتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 05-02 فبراير 2005

- مصطفى محمود فراخ، اكتساب الجنسية، بدون النشر، الجزائر. 2002م، ص16.
- أسامة السيد عبد السميع ، الاسم كحق من حقوق الطفل ومدى التعويض عنه في الاعتداء عليه دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب القانونية مصر، 2010هـ .
- شفيقة العمراني ماجستير، إثبات الجنسية والمنازعات والأحكام المتعلقة بها، جامعة الجزائر، معهد الحقوق والعلوم الادارية، الجزائر، ص 28.
- ابو العلا النمر، التنظيم القانوني لحماية حقوق الطفل وفقا لأحكام القانون رقم 162 لسنة 1، دار الكتب المصرية، مصر، القاهرة ، 2008.
- نجيمي جمال، جرائم الآداب والفسوق والدعارة في التشريع الجزائري تحليل وتأصيل دار هومة 2016الجزائر. ص30.
- ايلانور جاكسن، ماريا فيرثام ترجمة مائة سوان، حماية الطفل في المنظمات (دليل عمل: السياسات والإجراءات)، ورشة الموارد العربية، لبنان، بيروت، 2007.
- مصطفى النيار، الحماية القانونية للحقوق الفنية والادبية في السودان (دراسة مقارنة)، ع 9، مجلة الشريعة والدراسة الاسلامية 2007، ص 18.
- بن دهمة هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015.
- شريف سيد كامل، الحماية الجنائية للأطفال، 9. ط2، دار النهضة العربية، 2006، القاهرة، مصر. ص 10.
- ، هلاي عبد اللاه أحمد، الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة في النظام القانوني المصري والبحريني والفرنسي والفكر الجنائي الاسلامي (دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة) ، دار النهضة العربية القاهرة. 2015م.
- عبد الهادي فوز العوض مصر، الحماية القانونية لحقوق الطفل المدنية، قاهرة، دار النهضة العربية، د ط، 2008.
- بلقاسم سويقات، الحماية الجزائرية للطفل في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص: قانون جنائي، السنة الجامعية: 2010/ 2011.
- سيد كامل شريف، الحماية الجنائية للأطفال ، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة مصر سنة 2006، ص11.
- القسم العام عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 الجزائر.

- الغزالي أبو حامد، تحقيق محمد الاشقر، المستصفي في علم اصول الفقه ، م1 طبعة الرسالة، 1997.
- أنيس حسيب السيد المحلاوي، -نطاق الحماية الجنائية للأطفال (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي، اسكندرية، مصر، 2016.

ب-القوانين:

- قانون 12 / 15 المؤرخ في 28 رمضان 1436 ه الموافق ل 15 يوليو 2015، يتعلق بحماية الطفل، ج ر عدد 39 الصادرة في 23 شوال 1436 الموافق ل 19 يوليو 2015
- قانون 29-95، والمتضمن مجلة حماية الطفل، تونس، ر ر، ع10، 90 نوفمبر 1995.
- الأمر رقم 156/66 والمتضمن قانون العقوبات، الجزائر، ع08، 49 جوان 72، 1984-قانون رقم 05-01 المتعلق بقانون الجنسية ج، ر ع، 15، 27 فبراير 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم 16 - 334، الذي يحدد شروط وكميات تنظيم وسير الهيئة الوطنية لحماية الطفولة، الجزائر ر، ع75، 19 ديسمبر 2016.

ج- المواقع الكترونية:

- منظمة أو كسفام، 04 جانفي 2016، ماهي الحماية، بريطانيا،

<https://interagencystandingcommittee.org/protection/content/protection-what-it-anyway>